

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة غير العادية الثالثة
حول العمالة وتخفيف حدة الفقر
واجادوجو، بوركينا فاسو، 8-9 سبتمبر 2004

-

EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III)

خطة العمل

-

خطة العمل

1 - مقدمة:

تبرز خطة العمل الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان حول تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر. وتتم مناقشة الدول الأعضاء استخدام خطة العمل لوضع وتنفيذ خطط عملها الوطنية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من أجل خلق فرص العمل والقضاء على الفقر بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصالح المعنيين.

ويجب أن تستخدم خطة العمل أيضا كأداة لتنفيذ مختلف الإعلانات والالتزامات التي قدمها رؤساء الدول والحكومات. وتقدم الخطة خطوطا إرشادية وأهدافا رئيسية تستند إليهما الدول الأعضاء لصياغة آلياتها الخاصة حسب احتياجاتها الوطنية.

وتؤدي آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم إلى ضمان تنفيذ خطة العمل بطريقة مستمرة وتنسيق الإجراءات التي تتخذ على نحو جيد وكذلك استمرار مراقبة وتقييم التنفيذ.

1 - 2 الأهداف الأساسية:

يتمثل الهدف الرئيسي من تنفيذ خطة العمل هذه في عكس الاتجاهات الحالية للانتشار المستمر للفقر والبطالة والعمالة الناقصة في القارة وإحداث تحسين ملموس في مستويات معيشة الناس وأسره على المستويين الوطني والمجتمعي في أفريقيا. وعليه، فإن المجالات الرئيسية ذات الأولوية هي:

1 - 3 مجالات الأولوية الرئيسية:

- 1- ضمان القيادة والالتزام السياسيين بتهيئة بيئة مواتية للحكم الرشيد والاستثمار والتنمية وتخفيف حدة الفقر في إطار النيباد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- النهوض بقطاع الزراعة والتنمية الريفية والإدارة المستدامة للبيئة لتحقيق الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية الداعمة.
- 3- وضع إطار مناسب لدمج ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

- 4- تحسين وتدعيم خطط الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيعها لتشمل العاملين وأسرهـم المستبعدين حالياً فضلاً عن السلامة المهنية والصحة والنظافة.
- 5- تمكين المرأة بدمجها في أسواق العمل والسماح لها بالمشاركة الفعالة في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر.
- 6- بناء القدرات البشرية والمؤسسية لهيئات القطاعين العام والخاص المكلفة بتعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين وسائر العناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني.
- 7- استخدام القطاعات الرئيسية ذات إمكانات التشغيل المرتفعة لتوليد المزيد من فرص العمل وتخصيص الموارد المناسبة لهذا الغرض.
- 8- تعزيز التعاون الدولي والعمولة والشراكات العادلة والمنصفة من أجل الدعم الدولي المعزز لجهود أفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة مع التركيز على أجندة العمالة وتخفيف حدة الفقر والتكامل الإقليمي والمشاركة الأفضل في عملية العولمة.
- 9- تعزيز التعاون الإقليمي والاقتصادي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية توسيع المجال الاقتصادي والتجارة الإقليمية البيئية والداخلية والأسواق واستغلال وفورات الحجم.
- 10- استهداف وتمكين الفئات الضعيفة كالمعوقين والمسنين والمهاجرين والأطفال والشباب والأشخاص المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، والمشردين داخلياً والنازحين والعمال الفقراء.
- 11- تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2 - خطة العمل:

تركز خطة العمل على مجالات رئيسية ذات أولوية. ويرد أدناه كل واحد من هذه المجالات مع هدفه والاستراتيجية الخاصة به والإجراءات التي يوصى بها.

2 - 1 مجال الأولوية:

ضمان القيادة والالتزام السياسيين بتهيئة بيئة مواتية للحكم الرشيد والاستثمار والتنمية وتخفيف حدة الفقر في إطار النيباد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف:

تعزيز القيادة على كافة المستويات لتعبئة الموارد وجميع أصحاب المصالح من أجل تخفيف حدة الفقر.

الاستراتيجيات:

- 1- وضع العمالة في صميم ورقات استراتيجية الحد من الفقر والبرامج الوطنية الأخرى لتخفيف حدة الفقر وخطط التنمية الوطنية وألويات النيباد وبرامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية والسياسات والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون في مجال التنمية وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- 2- تنظيم مشاورات وطنية بين جميع أصحاب المصالح حول العمالة والفقر لمراجعة و/أو وضع خطة عمل بشأن تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر طبقاً للالتزامات والمقررات الصادرة عن القمة غير العادية للاتحاد الأفريقي.
- 3- زيادة تخصيص وتعبئة الموارد من المصادر المحلية والخارجية للاستثمار في القطاعات ذات الإمكانيات الكبيرة لخلق فرص العمل.
- 4- زيادة التعبئة المحلية لجميع العناصر الفاعلة ذات الصلة وأصحاب المصالح الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لمنح الأولوية لخلق فرص العمل والتصدي للأسباب الجذرية للفقر.
- 5- تعزيز الحكم السياسي والاقتصادي والإدارة السليمة للمؤسسات.

التدابير الموصى بها:

- 1- تكييف المؤسسات العامة وخاصة الوزارات والوكالات المسؤولة عن العمالة وتخفيف حدة الفقر.
- 2- تعزيز إدارة المشاريع الحرة من قبل المجموعات الضعيفة وخاصة النساء والشباب.
- 3- تشجيع المؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لمعالجة مشاكل البطالة بفعالية.

2 - 2 مجال الأولوية:

النهوض بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية والإدارة المستدامة للبيئة لتحقيق الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية الداعمة.

الهدف:

تعزيز تنمية القطاع الزراعي والحفاظ عليه من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية البنية التحتية.

الاستراتيجيات:

- 1- تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا مثل تخصيص 10% من الميزانية الوطنية للزراعة والوصول إلى السوق وتحسين التجارة الأفريقية البينية والمحاصيل الاستراتيجية.
- 2- تنويع الإنتاج الزراعي عامة والمحاصيل الغذائية والنقدية خاصة ومكافحة إنتاج المحاصيل ذات الصلة بالمخدرات وتشجيع الحماية البيئية واستصلاح الأراضي والوصول إليها.
- 3- تشجيع الثقافة البيئية عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية بما فيها أساليب الإرشاد الزراعي.
- 4- حفظ المياه وشق مجاريها لتوسيع المناطق المروية من أجل زراعة المحاصيل وتربية المواشي.
- 5- منع تآكل التربة من خلال التشجير وعدم التشجيع على إزالة الغابات.
- 6- تشجيع مشاركة الشباب في الزراعة للحد من الهجرة من الريف إلى المدن وتعزيز التعاونيات الزراعية.
- 7- تشجيع معالجة المواد الخام لزيادة القيمة المضافة للصادرات.
- 8- تشجيع تنمية التمويل الجزئي في المناطق الحضرية والريفية.
- 9- تشجيع إنشاء بورصة تبادل زراعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية بما في ذلك بناء مرفق للتخزين.

التدابير الموصى بها:

- دعم تنفيذ إعلان سرت لعام 2004 حول الزراعة والمياه وكذلك الإجراءات الموصى بها:
- 1- تقييم تنفيذ استراتيجية التغذية الأفريقية الإقليمية (1993-2003) وضمان الوفاء على نحو فعال بالالتزامات المتضمنة فيها.
 - 2- تشجيع زراعة المحاصيل النقدية كوسيلة لتوليد الدخل.
 - 3- تجميع مياه الأمطار وبناء السدود وتحسين أنظمة حفظ المياه للري ولقنات الجفاف.
 - 4- بناء القدرات عن طريق التعليم والتدريب وإعادة التدريب في مجال حفظ التربة والحراثة.
 - 5- توفير التدريب على زيادة الإنتاج الغذائي باستخدام أساليب الإرشاد الزراعي واستهلاك المواد الغذائية المغذية.
 - 6- تحسين مستويات معيشة المنتجين في المناطق الريفية من خلال توفير البنية التحتية الأساسية الكافية كالكهرباء وإمدادات المياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى.
 - 7- تعزيز البحوث في مجال الزراعة والمائية والمصايد والحراثة الزراعية.
 - 8- تشجيع إنتاج وتسويق منتجات الصحة النباتية السليمة والأسمدة والإدارة المتكاملة للمبيدات.

2 - 3 مجال الأولوية:

وضع إطار لإدماج ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف:

تحقيق نهج شامل ومتكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية المساهمة على نحو فعال في خلق العمالة وتخفيف حدة الفقر.

الاستراتيجيات:

- 1- تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية.
- 2- تعزيز الترابط بين السياسات والبرامج على الصعيد الوطني.
- 3- تعزيز ومواءمة المبادرات الإقليمية المعنية بتخفيف حدة الفقر.
- 4- مواءمة وتنسيق قوانين وسياسات العمل فضلاً عن قوانين الاستثمار من أجل جذب المستثمرين.
- 5- تعزيز فرص العمل وخاصة للمجموعات المستضعفة من خلال تشريع وتعزيز المشاريع الكثيفة العمالة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنشآت المتناهية الصغر.

التدابير الموصى بها:

- 1- وضع إطار للسياسات الاجتماعية لأفريقيا.
- 2- إقامة هياكل متعددة القطاعات.
- 3- الدعوة إلى تعزيز العمالة والحد من الفقر عن طريق التغطية الإعلامية المتزايدة للمسائل المتعلقة بالفقر والعمالة وأحداث خاصة/أنشطة ترويج بشأن المسألة.

2 - 4 مجال الأولوية:

وضع وتحسين وتعزيز الأنظمة القائمة للحماية الاجتماعية وتوسيعها لتشمل العمل وأسرهـم المستبعدين حالياً من هذه الأنظمة وكذلك توفير الأمن والصحة والنظافة في أماكن العمل.

الهدف:

وضع وتمديد وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي بما في ذلك الضمان الاجتماع والسلامة المهنية والصحة والنظافة في أماكن العمل من أجل تهيئة ظروف عمل ومعيشة أفضل لجميع الرجال والنساء وخاصة أكثرهم ضعفاً بما فيهم الشباب والنساء ولا سيما في المناطق الريفية والأشخاص المتضررين أو المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.

الاستراتيجيات:

- 1- ضمان أفضل ظروف العمل والمعيشة لكل من الرجال والنساء كجانب ملموس لمكافحة الفقر.
- 2- زيادة الإنتاجية بتحسين السلامة والنظافة والصحة للعمال.
- 3- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالهما.

التدابير الموصى بها:

- 1- توفير الرعاية الصحية بأسعار منخفضة بما في ذلك من خلال إقرار أنظمة السلامة المهنية المجتمعية وتعزيز استمرار الأنظمة الحالية.
- 2- توفير الأمان والتغطية الصحية في أماكن العمل للعمال الضعفاء وخاصة في قطاع الزراعة والاقتصاد غير الرسمي.
- 3- تعزيز إدارة العمل وأنظمة التفتيش.
- 4- توفير برامج رعاية اجتماعية مستهدفة لصالح المحتاجين إليها.
- 5- تشجيع ودعم إقامة أنظمة للتأمين المحلي وأنظمة مبتكرة لا مركزية للضمان الاجتماعي من أجل توفير الحماية الاجتماعية من خلال دعم المجتمعات أو المجموعات.
- 6- تعزيز تطبيق القانون ضد الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها وكذلك معالجة وإعادة تأهيل الأشخاص المدمنين للمخدرات.
- 7- تشجيع مقاسمة أفضل لأرباح الإنتاجية بغية زيادة حوافز العمل وضمن ظروف أفضل للعمال.

5 - 2 مجال الأولوية:

تمكين المرأة بإدماجها في أسواق العمل والسماح لها بالمشاركة الفعالة في وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر.

الهدف:

إدراج قضايا الجنسين في كافة برامج وسياسات الحد من الفقر والتشغيل عن طريق الاستثمار في تنمية رأس المال البشري ولا سيما الشباب والشبان.

الاستراتيجيات:

- 1- الاستثمار في الشباب والشبان وتمكينهم من خلال تعزيز قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم في إدارة المشاريع وتطوير التعليم والتدريب وتسهيل وتمديد/

- تشجيع فرص العمل المنتج والأنشطة المولدة للدخل الدائم/المستمر في القطاعين الحضري والريفي.
- 2- تعزيز التكافؤ والمساواة في الفرص من خلال رفع مستوى تمثيل المرأة في هياكل وعمليات صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
 - 3- تعزيز العمل المربح للمرأة مع استغلال مهاراتها في إدارة المشاريع.
 - 4- تعزيز عمالة الشباب من خلال مهاراتهم الإبداعية.

التدابير الموصى بها:

- 1- تعزيز قدرة المرأة على إدارة المشاريع من خلال تحسين التدريب على المهارات الأساسية الخاصة بالأعمال وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق في القطاعات غير التقليدية والحصول على رأس المال والمهارات الإنمائية.
- 2- دعم ثقافة إدارة المشاريع بما يساعد النساء صاحبات المشاريع المحتملة على اتخاذ قرارات مدروسة وتنظيم أنفسهن وكذلك المشاركة في الحوار الاجتماعي.
- 3- المساعدة على تبادل المعلومات وتسهيل معرفة السياسات والمبادرات الخاصة بعمالة الشباب وإيجاد طرق للتعاون من أجل تحقيق نتائج محددة عن طريق الشبكة الخاصة بعمالة الشباب وتقديم الدعم لبرامج تمكين الشباب.
- 4- كسب التأييد لتنفيذ تشريعات تضمن حقوق الأرض للنساء وتيسير وصولهن إلى التسهيلات الائتمانية وزيادة فرص حصولهن على رأس المال المعزز بضمانات إضافية وتمتعهن بحقوق الملكية والميراث ووصولهن إلى خدمات الإرشاد الزراعي.
- 5- وضع سياسات لسوق عمل فعالة ودعم المؤسسات التي تستطيع مساعدة الداخلين الجدد من الشباب في سوق العمل.
- 6- دعم تنفيذ المقرر EX/CL/DEC.117 (V) والإعلان حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
- 7- تعزيز إنشاء تعاونيات واتحادات الشباب والنساء.

2- 6 مجال الأولوية:

بناء القدرات البشرية والمؤسسية للمؤسسات العامة والخاصة المكلفة بتعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون وغيرهم من العناصر الفاعلة ذات الصلة الأخرى في المجتمع المدني.

الهدف:

تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية تشجيعا للمشاركة وإبداء الرأي والمبدأ الثلاثي والحوار الاجتماعي والشراكة من أجل كفاءة

التمثيل العادل والفعال للمصالح الاجتماعية والاقتصادية المهمة ومختلف المستفيدين في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الشاملة.

الاستراتيجيات:

- 1- بناء القدرات المؤسسية للوزارات الرئيسية ذات الصلة المعنية بخلق فرص العمل ومكافحة الفقر بما فيها وزارات العمل والسلطات المحلية وكذلك منظمات أصحاب العمل والمنظمات العمالية والمنظمات المجتمعية.
- 2- تهيئة بيئة مؤسسية ملائمة.
- 3- إنشاء قواعد بيانات وطنية حول العمالة والفقر وتحديثها باستمرار.
- 4- تعزيز القدرات والحكومة المحلية من خلال اللامركزية من أجل تمكين الإدارات المحلية.
- 5- تعزيز البحث وجمع المعلومات وتحليل الإحصائيات حول العمالة وتخفيف حدة الفقر.

التدابير الموصى بها:

- 1- إشراك منظمات أصحاب العمل والعمال والقطاع الخاص على نحو وثيق في المناقشات حول سياسات التدريب وتنمية المهارات.
- 2- تعزيز التعليم المتواصل والتدريب المهني ومباشرة الأعمال الحرة وتشغيل الشباب.
- 3- تقييم القدرات المطلوبة والتي بحاجة إلى مراجعة و/أو وضع وتنفيذ خطط لتدعيم أصحاب المصالح بما فيها وزارات العمل والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك منظمات أصحاب العمل والعمال.
- 4- إشراك العمال وأصحاب العمل والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في إحداث التغيير من خلال الحوار الاجتماعي وسياسات الدعم النشطة لسوق العمل.
- 5- تشجيع تبادل تجارب البلدان وأفضل ممارساتها في مجال العمالة وتخفيف حدة الفقر.
- 6- تعزيز جمع وتحليل البيانات وكذلك أنظمة المعلومات الخاصة بأسواق العمل.
- 7- تشجيع إدخال نسبة من العاملين بمنظمة الصحة العالمية/السكان وكذلك نسبة من معلمي منظمة اليونسكو/الطلبة على الصعيد الوطني لخلق فرص العمل.

2 - 7 مجال الأولوية:

استخدام القطاعات الرئيسية ذات إمكانيات التشغيل الكبيرة لخلق فرص العمل وتدبير الموارد اللازمة.

الهدف:

تهيئة بيئة ملائمة لتوفير فرص العمل المنتج واللائق.

الاستراتيجيات:

- 1- تعزيز الإصلاحات في القطاعين العام والخاص من أجل توفير فرص العمل.
- 2- تعزيز برامج الأشغال العامة في تطوير البنية التحتية.
- 3- إعادة توجيه قطاع الاستثمار العام وإعادة هيكلة القطاعين الصناعي والزراعي.
- 4- كفاءة دخل ومعايير عمل كافية لتوفير فرص العمل.
- 5- خلق العمالة المنتجة المستوعبة للعمل من خلال الأساليب الكثيفة العمالة.
- 6- تشجيع تقاسم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في مجال توليد الطاقة وخاصة مصادر الطاقة الطبيعية مثل الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى القادرة على خلق فرص العمل.
- 7- رفع مستوى الاقتصاد غير الرسمي عن طريق وضع آليات الدعم من خلال التدريب والحصول على التمويل.
- 8- تشجيع المستثمرين الأفريقيين وتقديم التسهيلات اللازمة وتوفير الحماية والبيئة الملائمة لإقامة مشاريع اقتصادية تساهم في خلق فرص العمل وتوفير الإنتاج.

التدابير الموصى بها:

- 1- تحديد القطاعات ذات الإمكانية الكبيرة لتوفير فرص العمل.
- 2- وضع مشاريع تستهدف أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً.
- 3- رفع مستوى خدمات التعاقد من الباطن بشأن المشاريع الكبيرة الحجم مع التعاونيات والمنظمات غير الحكومية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمتلكها أفراد المجتمع.
- 4- ضمان تسهيل برامج الأشغال العامة لتوليد دخل مطرد.
- 5- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز العمالة المنتجة في القطاع الرسمي.
- 6- وضع وتعزيز خطط العمل الاستراتيجية بالتعاون مع القطاع الخاص على المستويين الوطني والإقليمي لتوليد القيمة المضافة للمنتجات الأولية.

2 - 8 مجال الأولوية:

تعزيز التعاون الدولي ، العولمة العادلة والمنصفة والشراكات من أجل الدعم الدولي المعزز لجهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتأكيد على أجندة العمالة والحد من الفقر والتكامل الإقليمي والمشاركة في عملية العولمة على نحو أفضل.

الهدف:

تعزيز قدرات أفريقيا لتمكينها من المشاركة بصورة مجدية والمساهمة والتأثير على عمليات صنع القرارات العالمية وتطوير رؤية جديدة للشراكة من أجل خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

الاستراتيجيات:

- 1- تنسيق الجهود بين المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء.
- 2- تعزيز دور الاتحاد الأفريقي بما في ذلك برنامج النيباد، في تنسيق السياسات واتخاذ موقف أفريقي موحد في المداولات العالمية.
- 3- تعزيز تماسك السياسات والشراكة على المستويات المحلية والوطنية والقارية والدولية لصالح العولمة العادلة.

التدابير الموصى بها:

- 1- إجراء مشاورات حول تماسك السياسات بين الحكومات والشركاء الدوليين والمنظمات الدولية والشركاء الثنائيين وغيرهم من الشركاء المعنيين بالتنمية.
- 2- تعزيز الشراكة الإقليمية والإقليمية الفرعية من أجل تجميع الموارد وتوجيهها ومواءمة أسواق العمل والتعلم من تجارب مختلف البلدان.
- 3- الضغط من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة في عملية العولمة الجارية الآن ونظام الحكم الدولي فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والديون والهجرة الدولية.
- 4- تنمية وتعزيز قدرات أفريقيا على اتخاذ مواقف موحدة إزاء القضايا الدولية.
- 5- إضفاء الصبغة المؤسسية على الحوار المنتظم مع الشركاء الدوليين المهتمين بالتنمية أفريقيا.

2 - 9 مجال الأولوية:

تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية تمديد الفضاء الأفريقي وتوسيع نطاق التجارة الإقليمية والأسواق داخلها وخارجها واستغلال وفورات الحجم.

الهدف:

تدعيم التعاون فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية عن طريق موازنة قوانين ولوائح العمل وإقامة نظم للاعتراف المتبادل بالتدريب وتنمية المهارات وفرص الأعمال والاستثمار.

الاستراتيجيات:

- 1- تدعيم دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التعاون الإقليمي وتعبئة الاستثمارات الإقليمية وجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الرئيسية المولدة لفرص العمل.
- 2- تهيئة بيئة مواتية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- 3- دمج البعد المتعلق بالجنسين في المبادرات الإقليمية.
- 4- تعزيز التدابير الرامية إلى تشجيع التجارة الإقليمية الداخلية والخارجية وفيما بين البلدان الأفريقية.
- 5- تعزيز المشاريع الإقليمية في مجال توليد الطاقة لا سيما الطاقة الشمسية كوسيلة لخلق فرص العمل على المستوى الإقليمي.

التدابير الموصى بها:

- 1- إدراج قضايا التشغيل على مستوى مؤتمرات القمة الإقليمية لرؤساء الدول والحكومات من أجل تقاسم التجارب.
- 2- التعاون في إقامة مشاريع الاستثمار المشترك.
- 3- موازنة قوانين العمل والأعمال والسياسات المالية والنقدية وكذلك سياسات التشغيل.
- 4- تنفيذ السياسات الاستثمارية على صعيد القارة وعلى المستوى الإقليمي الداخلي والخارجي.

2-10 مجال الأولوية:

استهداف وتمكين الفئات الضعيفة كالمعوقين والمسنين والمهاجرين والأطفال والشباب والأشخاص المصابين بفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة والمشردين داخلياً والنازحين والعمال الفقراء.

الهدف:

كفالة استهداف برامج وسياسات التشغيل والحد من الفقر للفئات الضعيفة وتعزيز مشاركة هذه الفئات في عمليات التنمية والتنفيذ والتقييم على كافة المستويات.

الاستراتيجيات:

- 1- إشراك الفئات الضعيفة في صنع السياسات الوطنية ولا سيما في سياسات التشغيل وتخفيف حدة الفقر.
- 2- تحديد وإدراج احتياجاتها في السياسات والبرامج عن طريق الدخل والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية الذي يمكن تحمله ومكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وتكافؤ الفرص.
- 3- إدراج البرامج المستهدفة للفئات الضعيفة وصوغ السياسات والبرامج المدرة للدخل بالنسبة لهذه المجموعات.
- 4- مكافحة عمل الأطفال والاتجار بالبشر.

التدابير الموصى بها:

- 1- توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل القطاع غير الرسمي للاقتصاد.
- 2- إدراج البرامج المستهدفة للفئات الضعيفة.
- 3- وضع وتنفيذ برامج شاملة لفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز.
- 4- تنمية قدرات المؤسسات المستهدفة للفئات الضعيفة.
- 5- تدبير الموارد المالية وخدمات الدعم للبرامج والمشاريع المدرة للدخل بالنسبة للفئات الضعيفة.
- 6- التمكين من خلال التعليم والمهارات والتدريب والأعمال الحرة وإشراك ومشاركة الفئات الضعيفة.
- 7- إقامة منشآت تعاونية قابلة للاستمرار اقتصادياً في إطار خطة عمل كوتونو.

11-2 مجال الأولوية:

تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الهدف:

تعبئة الموارد المستدامة للتنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم.

الاستراتيجيات:

- 1- إنشاء آليات التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم.
- 2- تحديد مراكز التنسيق لمتابعة الأنشطة.

3- إشراك وكالات الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين الماليين والفنيين والقطاع الخاص والمجتمع الدولي في تعبئة الموارد.

التدابير الموصى بها:

- 1- تحديد مراكز تنسيق للمتابعة على كافة المستويات.
- 2- تحديد برامج الأولوية الخاصة بالتشغيل والحد من الفقر لتمويلها المحتمل.
- 3- وضع مشاريع وخطط وبرامج من أجل تنفيذها بالتشاور مع شركاء التمويل.
- 4- توزيع خطة العمل على أصحاب المصالح المعنيين لكفالة تنفيذها.
- 5- وضع المستوي اللازم من الموارد المطلوبة.
- 6- تشجيع تنفيذ خطة عمل مجموعة الثماني من أجل أفريقيا.

3 - الخاتمة:

يفتضي نجاح التنفيذ المستمر لخطة العمل هذه ، إقامة شراكات عريضة على مستوى الدول الأعضاء والمستويات الإقليمية والقارية والدولية. ويتم، بصفة خاصة، تشجيع كل دولة عضو على تعزيز الشراكة مع وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والاتحادات النقابية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. إن تنفيذ القطاعات الرئيسية المحددة في خطة العمل وكذلك في برنامج النيباد - إذا توفرت له البيئة الملائمة والاستراتيجيات والموارد والبرامج اللازمة - يمكن أن يؤدي إلى توفير قطاعات ذات إمكانيات كبيرة لخلق فرص العمل. ولذلك ، يطلب من الدول الأعضاء تحديد أولوياتها حسب ظروفها وخصائصها الوطنية ووضع التنمية فيها وكذلك ما يتوفر لديها من موارد بشرية ومالية وطنية وقدرات مؤسسية.